جمهورية العراق / وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

دور السلطة التنفيذية في اجراء الانتخابات المبكرة

(العراق انموذجاً)

بحث تقدَم به الطالب

عمار إدريس عبار

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا،

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون

بإشراف

الاستاذ الدكتور

ياسر عطيوي عبود

٢٠٢١ م

١٤٤٣ هـ

إقرار المشرف

اشهد بأن إعداد البحث الموسوم...

(دور السلطة التنفيذية في اجراء الانتخابات المبكرة)

التي تقدم بها (عمار إدريس عبار) قد جرت بإشرافي في قسم القانون بمراحلها كافة وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون ، وأرشحها إلى المناقشة

التوقيع

اللقب العلمي

الاسم

التاريخ / /

بناءً على توصيات المشرف العلمي المتوافرة أرشح هذا البحث للمناقشة.

التوقيع

اللقب العلمي :

الاسم :

التاريخ : / / ٢٠٢١م

رئيس القسم

الاهداء

الى مقام الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه واله وسلم

إلى من سير الله الحياة من اجلهم أئمتنا الطاهرين (ع)

الى روح استاذي الأجمل والأول والدي الشهيد (رحمه الله)

إلى من يرفرف قلبها بالحب والحنان والدعاء لي والدتي

(حفظها الله)

إلى ينبوع الحياة ونورها وبهجتها أخواني وزوجتي العزيزة

إليهم جميعاً أُهدي ثمرة جهدي هذا

عمار إدريس عبار

الشكر والثناء :

أحمد الله وأشكره على عظيم فضله ومنه علي، إذ وهبني القدرة والعزم للبدء بكتابة هذه الدراسة حتى الانتهاء منها، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين نبينا محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين .... وبعد

بعد الانتهاء من هذه الدراسة يقتضي واجب الوفاء والعرفان بالجميل أن أقّدم عظيم شكري وامتناني لأستاذي الفاضل الدكتور **ياسر عطيوي عبود الزبيدي** لتفضله بالإشراف على هذا البحث، واشكره على ما قدمه لي من ثمين وقته ، وسعة صدره ، ودعمه المتواصل ، وآرائه القيمة طيلة مدة كتابة البحث ، فجزاه الله خير الجزاء .

ويطيب لي أن أقدّم شكري وامتناني الى اساتذتي المحترمين وكل أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، والى أساتذة قسم القانون جميعا لما قدّموه من نصح وإرشاد ومعلومات خلال سنوات الدراسة والكتابة .

وأخيرا، أقدم شكري وامتناني إلى كل من قدم لي يد المساعدة ولو بكلمة تشجيع، فجزاهم الله الجزاء الأوفى .

الباحث

المحتويات

المحتويات	الصفحة
العنوان	-
الآية الكريمة	أ
اقرار المشرف	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المحتويات	ج-ح
المستخلص	خ
المقدمة	١
المبحث الاول : دور السلطة التنفيذية (في النظام البرلماني) من الناحية الموضوعية في حل البرلمان.	٥
المطلب الأول: ماهية حل البرلمان.	٥
الفرع الأول: مفهوم حل البرلمان.	٥
الفرع الثاني: فلسفة حل البرلمان.	١٠
المطلب الثاني: حل البرلمان بإرادة السلطة التنفيذية واجراء انتخابات مبكرة.	١٣
الفرع الأول: الحل الرئاسي.	١٤
الفرع الثاني: الحل الوزاري.	٢١

الفرع الثالث: الحل الذاتي	٢٥
المبحث الثاني : دور السلطة التنفيذية من الناحية الاجرائية في حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة .	٣١
المطلب الأول: اجراءات السلطة التنفيذية قبل حل البرلمان.	٣١
الفرع الأول: اجراء الاستفتاء الشعبي قبل حل البرلمان.	٣٢
الفرع الثاني: تحديد الاغلبية المطلوبة الى حل البرلمان	٣٤
المطلب الثاني: الاجراءات التنظيمية والمادية للسلطة التنفيذية في دعم الادارة الانتخابية.	٣٧
الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية في الدعم التنظيمي بالإدارة الانتخابية.	٣٧
الفرع الثاني: الدعم المالي للسلطة التنفيذية الى الإدارة الانتخابية.	٤١
الخاتمة(الاستنتاجات والتوصيات)	٤٤-٤٧
قائمة المصادر	٤٨-٥١
المستخلص الانجليزي	-
العنوان باللغة الانجليزية	-

المستخلص:

يختلف شكل السلطة التنفيذية من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي المطبق فشكل السلطة التنفيذية في دولة تطبق النظام البرلماني يختلف شكلها عن دولة تعتنق نظاماً سياسياً آخر. أن السلطة التنفيذية ذات طبيعة خاصة ووضع مميز عن النظام البرلماني من الناحية النظرية وان النظام البرلماني احد الانظمة السياسية التي تدرج تحت مبدئ الفصل بين السلطات. إلا أن التطبيق يشهدنا عن خروج حقيقي عن منطق هذا النظام. أما نتيجة الرغبة من جانب مشرعي الدساتير في بعض الدول بإحداث نوع من التزواج لمبادئ وأصول تنتمي الى أكثر من نظام، وأما نتيجة وجود ظروف واقعية تحيط بالدول فتخرجها عن المحاور الرئيسية للنظام البرلماني، الأمر الذي يؤثر على وضع السلطة التنفيذية ويسفر عن تغيير في أوصافها التقليدية، واهتزاز في علاقاتها بالسلطة التشريعية. ويشارك الواقع الفعلي للحوادث السياسية، في رسم ملامح ذلك النظام وتحديد طبيعته. وفي النظام البرلماني يجب أن تكون الحكومة حائزة على ثقة البرلمان ومتى ما فقدت هذه الثقة عليها أن تستقيل. ومن ناحية أخرى، ولكي لا يكون البرلمان هو المهيمن دائماً فإن الحكومة تستطيع أن تطلب من رئيس الدولة (ملك أو رئيس جمهورية)، حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة. وبهذا تكون الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية في هذا النظام متوازنتين ولكل منهما سلاح تشهره بوجه الهيئة الأخرى عند الحاجة.

وأن دور رئيس الدولة لا يتعدى دور الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوجيه النصح والارشاد لهما ولا يباشر الحكم بنفسه، وحتى ما يصدر عنه وبتوقيعه يجب أن يحمل توقيع رئيس الوزراء أيضاً وأحياناً جميع الوزراء. وعلى هذا فأن رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً لأن من يمارس السلطة الفعلية هو المسؤول عن تصرفاته. وهناك من يعارض هذا الواقع ويقول أن له بعض الاختصاصات التي يقوم بها في ميدان السلطة التنفيذية.